

الفكر الإسلامي في الرد على النصارى إلى القرن الرابع الهجري*

كفر عبد الحفيظ عبد الله**

المقدمة

كثيراً ما يساء فهم المسائل التي يعالجها الفكر الإسلامي نتيجة فصل إسهاماته عن المرحلة الحضارية وعن الجسم الاجتماعي اللذين واكبا تطوره. فيبدو للدارس - للوهلة الأولى - وكأن غاية ذلك الفكر هي الإمتاع أو المواجهة، غير أن المتخصص والمتعمق يصل إلى أن كثيراً من قواسم ذلك الفكر هي استجابة للحظة حضارية وحاجة سياسية أو تاريخية عامة وغالباً ما كانت إحدى واجهات ذلك الزمان الحضاري الذي ينعكس سوء على مستوى اختيار موضوعاته أو صيغ معالجاتها. وسواء كان النص - نصاً نقدياً أو نصاً تأسيسياً - فإنه بهذا المعنى يتطلب من الناقد جهداً أولياً لتحديد مداخل الفهم والتأويل أو لاستكشاف ما يناسبه من صيغ الربط والتفسير.

وقفة تأمل عند الكتب المورخة للملل والنحل في العصر الإسلامي الكلاسيكي تجعلنا نتساءل ما الفائدة التي تحصل لها مثيل البيروني يقضي حياته راصداً لوحدات الاعتقاد والحضارة في الهند القديمة؟ أو لرحلة مثل ابن بطوطه يقطع البحار والمحيطات ليدون عادات شعوب وأمم لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالجالaxy الحيوي لأمة الإسلام؟!!

إن الاعتراض على مثل تلك الإسهامات لم تتر إلا في عصور الانحطاط، وفي فترات الانكفاء عن الذات، والانسحاب إلى الداخل، أما في أزمان الامتداد والانفتاح، فقد شكلت معرفة الآخر - فهماً وفقداً - جزءاً لا يتجزأ من مباحث الفكر الإسلامي، ولم تكن وظيفة الفلسفة أو علم الكلام بناء العقائد الإسلامية على أساس عقلية ووفقاً

* عبد الحميد الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨١).

** ماجستير في أصول الدين ومقارنة الأديان، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، وطالب دكتوراه بالجامعة نفسها.

لآليات استدلالية منطقية فحسب، بل كان من وظائف علم الكلام الأساسية أيضاً الرد على مختلف الأديان والعقائد بقصد بيان تهافتها، وفي هذا السياق تم الاعتراض على اليهودية، والديانات الشرقية القديمة من مانوية ومجوسية... إلخ، وليس في الأمر مبالغة إذا قيل أن ذلك العمل النقدي أسمهم إلى حد كبير في صياغة جوانب مهمة من عقائد الفرق الإسلامية التي تميزت بالشمول والموسوعية، إلا أن ما لاقته الديانة النصرانية من اهتمام وانشغال لدى مدارس علم الكلام الإسلامي بالمقارنة مع الديانات الأخرى يدعو إلى التساؤل عن مبررات ذلك؟

يعود هذا الإلتف بين المسلمين والنصارى إلى:

- ١- ما كان من أمر المهاجرين الأوائل إلى الحبشة وهو ما حبب النصارى إلى عامة المسلمين.
- ٢- تأويل بعض الآيات القرآنية التي تتحدث عن المودة بين المسلمين والنصارى *(وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَاتَلُوا إِنَّا نَصَارَى)* (المائدة: ٨٢).
- ٣- ما كان عليه العرب لما جاء الإسلام حيث كان بعض ملوكيهم نصارى، وكانت قبائل كثيرة من العرب تدين لهم، وكان تعظيم ملوكيهم راجع إلى تعظيم دينهم.
- ٤- نظراً لما كان لديار النصارى من العلوم والمعارف التي ترجمت إلى العربية، ووقوع شيء من الاختلاط بين تلك العلوم واليسوعية.
- ٥- اعتقاد المسلمين بأن الديانة النصرانية أقل "مساحة" من الديانات الأخرى.

هذا من جهة، وأما من جهة أخرى فإن الأمة الإسلامية لم تقبل قديماً أو حديثاً باليهود والمجوس والصابعين - على الرغم من عداوتهم الشديدة لهذه الأمة بالقدر الذي ابتليت بالنصارى الذين يعملون على إثارة الشكوك حول العقائد الإسلامية، ويحرضون على تتبع "المناقض" من الروايات ذات الأسانيد الضعيفة، والمتتشابه من آي كتابنا، ويخلون بالجهلة من المسلمين فيضلونهم عن سبيل الله.

للأسباب السالفة كلها كان إنشغال علماء الكلام المسلمين قديماً وحديثاً بالرد على النصرانية ودحض ما حرف من بقية عقائدهم، والناظر في التراث يجد مكتبة ضخمة في هذا الغرض العلمي. أما دواعي إحياء ذلك التراث بالنسبة لنا نحن المسلمين فهي كثيرة ومن أبرزها:
١- العودة القوية لظاهرة الدين في الفترة الأخيرة والدور المتضاعف لتأثير الأديان في

مستوى تشكيل وعي الأفراد أو خيارات الدول والمجتمعات.

٢- طبيعة الحضارة الغربية المهيمنة ذات الجذور الإغريقية فلسفياً والتي يدين غالبية شعوبها بالديانة النصرانية.

٣- العولمة التي تتجه إليها بصورة متتسارعة الحضارة الإنسانية، وما تستدعيه من ضرورة إرساء ثقافة حوارية قادرة على رد العذوان وكشف الاحتلال في عقائد وأفكار الآخرين وعلى تنمية القدرة الذاتية لاستثمار العناصر الإيجابية في تجاربهم.

تلك إذاً ميررات اهتمام وانشغال المسلمين القدماء بالديانة النصرانية، وهذه داعي الافتات إليها وتجدیداً لهذا التراث بالنسبة لنا في هذا العصر.

وفي هذا الإطار ومع بدايات هذا القرن تم تحقيق مكتبة تراثية ضخمة شملت مثلاً كتاب "التمهيد" للباقلاني، ورسائل الرد على النصارى للجاحظ، و"الرد على النصارى" لعلي بن الطيري، وبنفس العنوان أيضاً لقاسم بن إبراهيم الحسني، وكتاب "مسائل الإمامية ومقططفات من الكتاب الأوسط في المقالات" للناشئ الأكابر وأخيراً وليس آخرًا موسوعة المغني لقاضي القضاة الهمذاني.

كذلك ألفت في نفس الفترة الكثير من الدراسات المهمة في نفس الموضوع مثل كتاب "العقائد الوثنية في الديانة النصرانية" لمحمد الطاهر التبي، و"أقانيم النصارى" لأحمد حجازي السقا، و"مقارنة الأديان، المسيحية (ج ٢) لأحمد شلبي، ونظمت العديد من الملتقيات للحوار بين الإسلام والمسيحية (تونس: ١٩٧٦ - ١٩٨٠)، ومؤتمر الحوار بين الأديان بالسودان (١٩٩٤)، غير أنني لم أجده في هذه المؤلفات الحديثة موسوعياً وعلمياً ما يماثل كتاب "الفكر الإسلامي في الرد على النصارى إلى نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي" الذي صدر عن الدار التونسية للنشر ضمن السلسلة السادسة من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، وهو رسالة دكتوراه لمؤلفه عبد المجيد الشريفي، حيث يأتي هذا الكتاب تويجاً لمسيرة ربع قرن من البحث المتواصل.

إشكالية الكتاب:

يعالج الكاتب في هذه الدراسة طبيعة الردود الإسلامية على العقائد المسيحية حتى بداية القرن الخامس الهجري محدداً المحاور الكبرى التي توجهت إليها تلك الردود، مستخدماً في ذلك تحليله التاريخي لها الذي يربط الأفكار بالواقع والأحداث، كافشاً

ما أضمرته تلك الردود من حقائق في طياتها، ومحدداً أوجه التفوق والنجاح ومظاهر الخلل والتقصير وموظفاً لآخر ما انتهت إليه المناهج الحديثة كالبنيوية والتحليل التاريخي... ومن المفاهيم مفهوم الإبستيمي وال المجال الدلالي والتناص.. ويؤول الكتاب إذا صرفا النظر عن المقدمة والخاتمة إلى ثلاثة محاور رئيسة هي عينها أركان الاعتقاد في الديانة المسيحية، والتي انصبّت عليها ردود المتكلمين المسلمين حتى بدايات القرن الخامس الهجري، وهي التي يعالجها الكاتب في الباب الثالث الذي سماه "باب الأغراض الجدلية: التشليث والتجسد والصلب والفداء".

محاور الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من رؤية خاصة ترى أنه من الصعب الفصل بين المسيحية من حيث هي دين منزل، والمسيحية من حيث هي نتاج حركة المسيح وحواريه في الواقع التاريخي، ومن هنا بدت المسيحية استمراً لليهودية، نشأت وانتشرت في ميدان كان أصلاً مهيأً لظهورها فتشربت من مقالات البيئة التي كانت تتضرر ظهور المسيح المنقذ، ويحدد ثلاث مراحل رئيسة لنشأة المسيحية وسمى المرحلة الأولى مرحلة العهد التأسيسي (٣٠ م - ١٢٥ م)، والثانية مرحلة الانتقال من الفرقة إلى الكنيسة (١٢٥ م - ٢٢٥ م)، وسمى المرحلة الثالثة مرحلة الكنيسة والدولة (٣٢٥ م - ٦٧٠ م)، وبهذه المراحل الثلاث تكمل الخطوط الكبيرة لفترات تشكّل العقيدة المسيحية.

ثم يعرض الكاتب لأهم التطورات التي حصلت في كل مرحلة، والتي انتقلت من خلالها المسيحية من عقيدة مضطهدة إلى دين الإمبراطورية الرسمي بعد انعقاد مجمع نيقية سنة ٣٢٥ م، والذي تخوض عنه أهم حدثين في تاريخ المسيحية وهما:

أولاً: توضّح الخطوط الكبيرة للعقيدة المسيحية.

ثانياً: تحريم أي تغيير، زيادة أو نقصان، في تلك العقيدة.

وهذا ما سيجعله يتحول من مجال التّبع التاريخي لنطّور تلك العقيدة إلى الدراسة الموضوعية للقضايا والمحاور الجدلية التي تثيرها هذه الديانة من منظور الردود الإسلامية، وهذا ما يتناوله المؤلف بالدراسة في الباب الثاني من الكتاب والذي تناول فيه الظروف التي جاءت فيها تلك الردود مؤكداً على أن أبرز نقاط الخلاف بين الديانتين كانت حول قضية التوحيد والألوهية. والتي تتجلّس في مقالتين متناقضتين، فإذا كانت الديانة الإسلامية

تنطلق من شعار "لا إله إلا الله" ، فإن شعار المسيحية هو "باسم الأب والابن والروح القدس، إله واحد" ، هذا ما سيجعل الردود الإسلامية تتمرّك حول هذه القضية: قضية التوحيد، التي تدور حولها جملة ما سماه الكاتب الأغراض الجدلية الثلاثة.

١- عقيدة التشليث:

في بداية الفصل الأول من الباب الثالث يورد المؤلف عرض القاسم بن إبراهيم الحسني لعقيدة التشليث حين يقول: "زعمت النصارى كلّها أن الله سبحانه وتعالى، ثلاثة أشخاص مفترقة، وأن تلك الأشخاص الثلاثة كلّها طبيعة واحدة متفقة، وقالوا: تلك الثلاثة في درك يقين النفس: أب وأبن، وروح قدس، قالوا: الأب غير مولود، والابن ولد مولود، وروح القدس فلا والد ولا مولود، وكل واحد من الثلاثة موجود، وقالوا: إن هذه الأشخاص الثلاثة لم تزل جميعاً معاً لم يسبق بعضها في الوجود بعضاً، وأن ما ذكرنا من الأب والروح الولد لم يزالوا كلّهم في الالهوت وملك واحد، ليس بين الثلاثة كلّها واحد في الطبيعة، وأن هذ الواحد في الطبيعة ثلاثة فرداً، وفي الأقانيم التي هي الأشخاص ثلاثة عداً، فالطبيعة تجمعهم وتوحدهم والأقانيم تغيّرهم وتعددّهم، فالأب ليس بالابن، والابن ليس بالروح....".

ثم أضافوا أن هذه الأقانيم الثلاثة لم تزل جميعاً معاً ثلاثة عدداً، لم يسبق في الوجود والأزلية والقدم واحد منها واحداً، أُنزل واحد منها وهو الابن إلى الأرض رأفة بالبشر والإنس من غير مفارقة منه للأب ولا لروح القدس إلى مريم العذراء فاتخذ منها حجاباً وستراً فتجسد منها بجسده كامل في جميع إنسانيته" (ص ١٩٩).

وكما هو ملاحظ في هذا التعريف هناك غياب لفردتين اثنتين عادة ما يحضران في هذا المستوى وهما مفهوما الجوهر والعرض، لكن بغض النظر عن ذلك فإن هذا التعريف يسجل للاعتراض على العقيدة المسيحية.

أولاً: مستوى الثالوث المسيحي من حيث صيغته والأمثلة التي تضرب له.

ثانياً: تعريفاته والتي هي الجوهر والعرض والأقانيم.

ثالثاً: علاقة الجوهر بالأقانيم،

بالنسبة للمسألة الأولى يجاجح المسيحيون في دفاعهم عن عقيدة التشليث أنها أثّرت

عن المسيح، أما رد المتكلمين المسلمين فيؤكّد أنه إنما بلغوها بعقولهم أو بسوء تأويلهم لما ورد في الإنجيل، وكما هو بين فقد اخترت الردود الاتجاهين متباعين: أولاً: نفي السنّد النّقلي عن هذه العقيدة وإثبات أنها عملية تأويلية بشرية متأخرة أُسقطت على الإنجيل.

ثانياً: تتبع الحجج العقلية التي توّسّس لهذا القول العقدي من خلال الإدعائين الآتيين:

أ - القول بأن الله جوهر والأقانيم أعراض:

يورد المؤلف أبرز الردود التي سجّلت على هذا الادّعاء ويركز أساساً على الباقلاني في كتابه "التمهيد" فإذا كان النّصارى يحدّدون أربعة صيغ لهذا القول.

أعراض.

١- الموجودات

جواهر، والله قديم، إذا فهو جوهر.

قائم بغيره.

٢- الموجودات

قائم بذاته، الله قائم بذاته، إذا فهو جوهر.

ضرب تصحّ منه الأفعال، جوهر هو الله.

٣- الموجودات

ضرب تتنّع منه الأفعال فهو عرض.

خس Isa.

٤- الموجودات

شريفة، والله ذات شريفة، إذا فهو جوهر.

فاما الباقلاني فيدحض هذا الادّعاء بصيغه الأربع من خلال رفضه لمبدأ قياس الغائب على الشاهد فهو يرفض تطبيق القياسات الطبيعية على الله، لأنّه قياس مع الفارق. كذلك يماثل بين القول بالجوهر والتجسيم، ويؤكّد أن المفهوم الحقيقي للجوهر، هو الموجود الحضوري المركب من مادة وصورة.

أما القاضي عبد الجبار فيرفض أولاً: القول بأن الله جوهر، ويرفض ثانياً: ضرورة قسمة الموجودات إلى جواهر وأعراض فقط.

وهذا الردان يكشف ابتداءً عن عدم اتفاق في الاصطلاح بين المسلمين والمسيحيين، فإذا كان الجوهر يعني لدى واضعي العقيدة النصرانية "الموجودات القائمة بذاتها"، فإن الجوهر عند المتكلمين الإسلاميين هو "ما شغل حيزاً قبل عرضاً".

ب - القول بأن الله ثلاثة أقانيم:

وفي هذا المستوى يعرض المؤلف ردود كل المتكلمين الإسلاميين الذين تصدوا للرد على النصرانية، فيورد رد البلخي (هذا القول يوجب التجزئ في الذات العليا) ورد القاضي عبد الجبار (الثلثية مناقض للتوحيد) وقول القاسم الحسني (الأب والإبن: أسماء تدل على محدثات عرضية) ورأي الحسين بن أيوب (القول بالأقانيم يلزم القائل به الشرك) واعتقاد الكندي (أنه يلزم القائل به التركيب، والمركب أبداً لا يكون أزيلاً ولا قدماً).

ويبدو واضحاً من خلال جملة هذه الردود اعتماد المتكلمين المسلمين على المنطق اليوناني، وكان هدفهم بيان التناقض الداخلي للبناء اللاهوتي المسيحي الذي يحرص في الظاهر على التوحيد الإلهي، والساقط حقيقة في التعدد والكثرة وفي إسقاط مفاهيم بشرية على الذات الإلهية المنزهة.

وبعد ذلك فلم يبق للمسيحيين إلا اعتبار الأقانيم مجرّد صفات مضافة للذات الإلهية، ولذلك اعتمد أصحاب الردود فلسفة الأسماء والصفات في إبطال القول بالأقانيم الثلاثة. ويؤكّد الدكتور الشرفي أنّ هذا "المسكوت عنه" حاضر بقوة لدى كلّ من الباقلاني والقاضي عبد الجبار وأبن أيوب.. وهي ردود كلها تتفق في القول بأنّ الذات واحدة في الموضوع، كثيرة في الصفات" (ص ٢٢٨). ومعنى ذلك إرجاع مفهوم الأقانيم إلى مجرّد مفهوم الصفة، ويحصر القاضي عبد الجبار الخلاف في هذه المسألة، في قوله الآتي: "إن قالوا أن الإله ثلاثة أقانيم، ولم يرجعوا إلى ثلات ذاتات مخصوصة بصفات لم يحصل خلافهم إلا في العبارة إذا رجعوا بالصفات إلى كونه تعالى عالماً حياً ومتى أرادوا بذلك أنه ثلات ذات على ما تذهب إليه الكلامية في أنه تعالى عالم بعلم وحي بحياة، فالدلالة التي دلّت على أن الله القديم واحد تُبطل هذا القول"، ويسجل الكاتب في نهاية الفصل اعتقاده بأن المفكرين المسلمين كانوا على إطلاع واسع على عقيدة المسيحيين، وأيضاً

اعتقاده بأن أصحاب الردود كانوا ينطلقون من موقف عقدي قوي، ومن ثقة مطلقة في صلاح العقيدة الإسلامية وفساد النصرانية، هذا فضلاً عن ثقتهم بالآلة المنطقية التي وظفوها خاصة آليتي القياس، والبرهان بالخلف، لكن الكاتب يلاحظ غياب الحسن التاريخي في تلك الردود إذ أنها نظرت إلى عقيدة التثليث في ماهيتها المجردة لا من حيث أزمان تشكّلها، والعوامل التي قادت إليها.

التجسد:

الحور الأساسي لهذا الفصل هو عرض الردود الإسلامية على عقيدة التجسد المسيحانية في ثلاثة خطوات:

أولاً: عرض هذه العقيدة.

ثانياً: مناقشتها في صيغها المتعددة.

ثالثاً: رصد نتائج ذلك النقاش والنقد.

[أ] عيسى بين المصادر الإسلامية والمصادر المسيحانية:

إن الحديث عن التجسد هو حديث عن طبيعة شخصية عيسى بن مریم، ولعل أهمّ وثيقة يذكرها مؤرخو المسيحية صحفة "الأمانة" الصادرة عن الاجتماع الثاني للنصرانية بالقدسية والذى حضره مائة وخمسون أسقفاً وثلاثة بطارقة، وما ورد فيها: "أَوْ من بِاللَّهِ الْوَاحِدِ الْأَبِ مَلِكَ كُلِّ شَيْءٍ، خَالِقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمَا يَرَى، وَمَا لَا يَرَى، وَبِالرَّبِّ الْمَسِيحِ، ابْنِ اللَّهِ الَّذِي وُلِدَ قَبْلَ الدَّهْرِ، نُورٌ مِّنْ نُورٍ إِلَهٌ حَقٌّ مِّنْ إِلَهٍ حَقٍّ مُولُودٌ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَمِنْ سُوسِ الْأَبِ بِهِ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِّنْ أَجْلَنَا الْبَشَرُ، وَمِنْ أَجْلِ خَلَاصِنَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاوَاتِ، وَبِتَحْسِدِ بِرْوَحِ الْقَدْسِ، وَمِنْ مَرِيمِ الْعَذْرَاءِ فَصَارَ بَشَرًا وَصَلَبَ مِنْ أَجْلَنَا عَلَى عَهْدِ بِلَاطِسِ الْبَنْطِيِّ، وَأَصْبَبَ وَقِيرَ وَقَامَ لِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ كَمَا هُوَ فِي الْكِتَبِ، وَصَعَدَ إِلَى السَّمَاوَاتِ وَجَلَسَ عَنْ يَمِينِ الْأَبِ الَّذِي لَيْسَ مِلْكَهُ فَنَاءً، وَبِرْوَحِ الْقَدْسِ الْرَّبِّ الَّذِي مِنْ الْأَبِ اشْتَقَ الَّذِي تَكَلَّمَ فِيهِ الْأَنْبِيَاءُ..".

وبعد أن صدرت هذه الوثيقة حرمت الزيادة عليها أو الإحداث فيها، أو التغيير، وهذا ما أكدّه الوراق الذي يعتقد بأن المسيحانية قد فرضت فرضاً من طرف سلطات الدولة الرومانية، بل وأكّدّ كثيرون أن ما قرّره مجتمع نيقية، ومجتمع القدسية لم يكن محل إجماع بل إن معارضيه كانوا كثيرين وأن ضحاياه كانوا بالأساس الأتباع الأوّلبة للدين

المسيح. ولذلك ستتعدد حقيقة المسيح في المصادر الإسلامية وفق ما يعتقدونه جميعهم صورة "حمل مريم خارق للعادة ولم يحصل إثر اتصال رجل بامرأة كما يدعى اليهود سواء كان اتصالاً شرعاً في نطاق الرواج، أو غير شرعي بالزنا" (ص ٢٦٦).

ويلاحظ المؤلف أن هذا الرأي معروف صرحت به آيات القرآن الكريم أولاً، وثانياً أن هذا الرأي لا ينافي المسألة من الرواية العلمية ومدى إمكانية حدوثها. عقلياً ويرجع ذلك إلى هيمنة الضمير الميثي" والذي كان بإمكانه أن يستوعب ما يقال عن العجزات والتدخل الإلهي، وثالثاً: يلاحظ المؤلف قصور وعي المتكلمين المسلمين عن التفرقة بين معجزات عيسى قبل بعثته، ومعجزاته بعد بعثته، ويرجع هذا القصور إلى خطأ في فهم دلالات الآيات القرآنية الواردة في الموضوع والتي يرى أن البعض منها يجب أن يمحسب على المجاز، والبعض الآخر يرد في موضع النقل عن أباطيل الإسرائيلين.

رابعاً: يشير الكاتب إلى عجز المسلمين عن إدراك حقيقة كون المسيحانية ظاهرة مشتركة بين العديد من الحضارات مهما اختلفت الأسماء التي تطلق على المهدى المنتظر الذي يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملأت جوراً، وحسب المؤلف - دائمًا - هذه الظاهرة أسباب تتعلق بالظروف التاريخية للشعوب المقهورة لما توفره تلك العقيدة من بصيص من نور عند انسداد الأفاق، وطبعاً حسب هذا الفهم تكون المسيحانية عقيدة وضعية وجدت لغذية الأصل في التغيير.

في أثناء مناقشة عقيدة التجسد، وبعد أن يعرض كل منهم عقيدة النصارى، يورد المتكلمون الإسلاميون جملة من البراهين والأدلة من جهة لدحض العقيدة المسيحانية ولتأكيد عقيدة التنزيه والتوحيد من جهة أخرى، وهذه الأدلة على ثلاثة أصناف:
أولاً: الأدلة النقلية القرآنية:

وتوكّد أغلب الآيات المستشهد بها على نفي أي علاقة أسطولوجية بين الله وعيسى سوى علاقة الخالق بخلوقه، وتوكّد التنزيه المطلق، وعلى اعتبار عيسى كليم الله نبياً من بين الأنبياء والمرسلين، لكن المؤلف يرى أن عملية الاستشهاد بالآيات القرآنية غير مناسبة للاعتبارات الآتية:
- أنها عملية لا تملأ شعوراً حاداً بالفراغ.
- أن العبارة القرآنية عبارة مفتوحة غير مضبوطة ولذا لا يمكن التواطؤ فيها على دلالة بعينها.

- أن الارتكان إلى النص ينقص من قيمة البرهنة العلمية.
- ثانياً: الأدلة النقلية المسيحية: يخصص المؤلف عشر صفحات بأكملها ليعرض فيها فقط النصوص الكتابية التي سيشهد بها أصحاب الردود في الرد على أهل الكتاب.
 - أ - ضرورة قبول كل ما جاء منها صريحاً في الدلالة على عدم الوهية المسيح، وكان موافقاً لم يتضمنه العقل غير متعارض مع التوحيد المطلق الذي هو إيمان عيسى وإيمان المسلمين.
 - ب - إن غالباً من أصحاب هذه الردود لم ينكروا مبدئياً نصوص الإنجيل التي ثبتت أن عيسى ابن الله، ولكنهم ذهبوا لتأكيد احتمالها إلى تأويلات تختلف عن تأويل النصارى أنفسهم لها.
 - ج - إنكار كل النصوص المنافية للعقيدة الإسلامية إذا كانت صريحة الكفر.
- يلاحظ المؤلف أن هذه الطريقة في الاستدلال والتي تبني على معارضته للخصم بأقواله، لا شك أن لها قدرة على الحاجة والإقناع أكثر من الأدلة الأولى، وإن كان يبدو في هذه الطريقة للوهبة الأولى دعوة إلى الاحتكام إلى النطق السليم والعقل الرشيد إلا أنها في الحقيقة دعوة إلى نبذ المنظومة المسيحية بإطلاق، وإحلال الإسلامية مكانها.
- ثالثاً: الأدلة العقلية: من الحجج أيضاً التي حاكم إليها العلماء المسلمين العقائد المسيحية قواعد التفكير المنطقي، وبناءً على الحجج العقلية سيقررون النتائج الآتية:
 - أن الإيمان بالوهبة عيسى مسّ من الوحدانية الإلهية.
 - القول بأن المسيح من جهة قديم أزلي، ومن جهة مختلف من لحم ودم يوقع أهله في التناقض.
 - ورود نصوص تتحدث على قص المسيح لأظفاره وشعره، ومعلوم أن من دخل عليه الفساد مرة وجب عليه الفساد بقية المرات.
 - القول بالتجسد ينافي مبدأ المفارقة الإلهية.
- [ب] صيغ التجسد والردود عليها:
 - لقد اتخذت عقيدة التجسد دلالتين متباينتين:
 - * صيغة الاتحاد: وهي التي يعبرون عنها بصيغة امتزاج الكلمة بالجسد واحتلاطها به ومجاورتها له، وهذا ما يرى فيه المعارضون استحالة للأسباب الآتية:

- الاختلاط لا يجوز إلا على الأجسام، بينما الكلمة ليست بجسم ولا بذات أجزاء مركبة.
- الاتحاد بين القديم والحدث على أساس حصول جوهر واحد محال.
- الاختلاط يفيد التبعيض، ولا يتحقق فيما يعدّ جوهرًا، لأن الألقانيم الثلاثة بمرتبة الجوهر.
- * صيغة الحلول: ومعناها أن الكلمة حلّت في عيسى وتدبرت به وعلى يديه. وتم نقد هذه الصيغة على النحو الآتي:
- إن كانوا يعنون حلول الأجسام في الأجسام فهذا من شأنه أن يجعل الكلي حال في جزئيات.

- إجازة حلول الكلمة وهي قديمة في الجسد وهو محدث يعني إمكانية المماسة بين القديم والحدث، وإجازة الظهور والكمون والحركة والسكنون والبعد والقرب، وما إلى ذلك من الأعراض عن القديم.

ويستطيع المؤلف من هذه الردود الطويلة التي سجلها المتكلمون على التجسيم في العقيدة المسيحية، سعة اطلاعهم على علم اللاهوت في المسيحولوجيا على الرغم من تعقد تلك العقائد، وأيضاً أقرّ بوعيهم بأن التجسد ليس سوى جزء من نظام وضعه البشر لا يستند إلى أي سلطان إلهي. وما تعدد التصورات إلا دليل على ذلك ومن هناك نستخرج بأن مقالة النصارى يجب أن تخضع للعقل في جميع مقتضياتها ولا مجال فيها للتسرّي أو للتقليد.

الصلب والفداء:

بين القول المسيحي أنه من أجل خلاصنا نزل المسيح من السماء، وتجسد في روح القدس، ومن مريم البتول صار إنساناً... وأخذ وصلب وقتل أمام بيلاطس، ومات ودفن. وقام في اليوم الثالث... وصعد إلى السماء وجلس إلى يمين أبيه وهو مستعد للمجيء تارة أخرى ليحكم بين الأمم والأحياء" وبين النص القرآني: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرِيمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمُسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرِيمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شَهَدَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِّنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (النساء: ١٥٦-١٥٨).

بينهما مناقضة تامة ستتشكل الغرض الثالث للجدل الإسلامي / المسيحي؟
ويتسائل المؤلف: إذا كان الأمر بهذا التضاد وبهذا الوضوح، ما الذي يقي من

أرضية مشتركة للحوار بين الطرفين؟

إن الموقف القرآني واضح وصريح بأن حادثة القتل والصلب بالنسبة للمسيح عيسى ابن مريم عليهما السلام لم تحصل، ويقدم المتكلمون الأدلة النقلية والعقلية على ذلك.

وإذا كان النص القرآني قد حكم بقرار نفي الصلب دون إعطاء حياثات، كان لا مجال للإحاطة بذلك بالنسبة للمتكلمين المسلمين إلا بالعودة إلى التراث المسيحي ومحاولة تمييز المواقف الداعمة لوجهة نظرهم وإبطال وتجاهل الروايات الأخرى، يقول الطبرى في تاريخه باسناده إلى وهب بن منبه بعد أن قصّ ما دار بين المسيح وبين الحواريين لما أعلمه الله بأنه خارج من الدنيا: "فلما أصبح أتى أحد الحواريين إلى اليهود فقال: ما تجعلون لي إن دللتكم على المسيح؟ فجعلوا له ثلاثة درهماً فأخذها فدلّهم عليه - وكان تشبه عليهم قبل ذلك - فأخذوه واستوثقوا منه وربطوه بالحبيل فجعلوا يقودونه ويقولون: أنت كنت تحب الموتى وتنهر الشيطان وتبرئ الجنون، أفلا تخلص نفسك من هذا الحبيل؟ ويسقون عليه ويلقون عليه الشوك حتى أتوا بالخشبة التي أرادوا أن يصلبوه عليها فرفعه الله إليه وصلبوا ما شبه لهم - فمكث سعياً". كذلك اهتم الدارسون المسلمين بتصنيف آراء الفرق المسيحية في محاولة منهم للبحث عن عناصر تكمل روایتهم وتسند رؤيتهم وتكون "من فمك أدينك".

أما الحجج العقلية التي يحملونها في ردهم فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- لو أنّ صحيحاً كان قولهم بأنّ الصلب وقع فعلًا، لأصبحت الظاهرة بثابة الحقيقة التاريخية التي لا تقبل الجدال.

- عدم رد اليهود وعدم رد المسيحيين على نبي الإسلام عندما كذب قولهم في الصليب.
- إن القول بالصلب يوقع المسيحية في تناقض لقولها من ناحية أخرى بالاتحاد والحلول.
- إن القول من جهة بالصلب ومن جهة أخرى بأن المسيح ابن الله وإله أيضًا يعد قتلاً لله، وإن قيل أن المقتول إنسان فهو بإبطال لقولهم بأن المسيح إله.

وهذا الرفض لحادثة الصليب كما يبين المؤلف يجسم أي نقاش حول قضية القيامة لأنّه لا معنى لها ما دام هو لم يصلب أصلًا، وهذا ما جعل مؤرخاً كالطبرى يحوّل مسألة القيامة إلى نزول من السماء وليس انبساط من القبر. ويصل المؤلف في آخر هذا الفصل إلى حبك خيوط روایتين مكملتين وليسَا متكاملتين فحسب الرواية المسيحية: الصلب -

الموت - القيامة من القبر، وهي حسب الرواية الإسلامية: الرفع إلى السماء وصلب الذي شبه به، والاستقرار في السماء - ثم المبوط منها (ص ٣٩٦). ولا تكتمل هذه الحلقة الجدلية في رد المفكرين الإسلاميين على العقائد المسيحية إلا بحضور عقيدة الفداء والتي تعنى لدى المسيحيين: اشتراء ابن من أبيه البشر بواسطة تكفيره عن خططيتهم الأبوية بواسطة الصلب. فالمسيحي يرى أن نزول ابن الإلهي كان رحمة للبشر، ومحافظة على الرسل والأنبياء الذين وقعوا في قبضة الشيطان وفي ذلك كان ابن يذل نفسه ويتلقي الأذى والخسف على يد الأعداء مقابل التكفير عن ذنوب البشر، وتكمل القصة باستخراج نفوس الآدميين والأنبياء من الخطيئة ثم يخرج إلى السماء لكته سيعود مرة أخرى فيدين الأحياء والأموات بعد فناء الدنيا.

إن هذه القصة الوجودية الحزينة على الرغم مما فيها من مسحة أدبية لا يقبلها العقل الإسلامي بأي حال وهو ما يتبيّن من الردود الحاصلة من العلماء المسلمين في القرون المجرية الأربع، إذ أنهم رأوا فيها اخبطاط بالخلق وصعود بالخلوق، إذ أن الله ينزل ابنه الأزلي لكي يمتحنه الشيطان وليخلص الناس منه ثم يمكن الأشرار من ابنه لكي يعنبوه ويهينوه، وفي هذا هجاء للإله ومدح للقوى الشيطانية.

ويستنتج المؤلف من هذه الردود:

- أن رفض المسلمين لعقيدة الفداء يتأسس على النقاط والمبررات الآتية:

١. إذا كانت حالة الخطأ هي الحالة الأصل لوضع البشرية في المسيحية فإن الإسلام ينطلق من البراءة الأصلية ويتأسس على قاعدة ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرٌ وِزْرًا أَخْرَى﴾ (الإسراء: ١٥).

٢. يقوم التصور الإسلامي على أن الله تواب رحيم لا مجال فيه لإله حقد يؤاخذ عباده على ما اقترفه سالف عصرهم.

٣. يرفض الإسلام تقسيم تاريخ البشرية إلى عصر الخطيئة وعصر الانفصال.

٤. باعتبار رفضهم لألوهية عيسى فإنهم يرفضون مقوله الفداء.

ومن خلال هذه النقاط السابقة يتم تأسيس المنظور القرآني الذي يقول برفع عيسى وصلب شبهه، وينظر إلى عيسى على أنهنبي مثل بقية الأنبياء لا يختلف عنهم إلا في حادثة ولادته التي كانت آية من آيات الله. لكن المؤلف - على الرغم من قوته

الردود - يرى أن نفي عقيدة الصلب والفداء بالاستناد إلى أي القرآن الكريم أفقد النص القرآني أبعاده الأخرى وأفرغ الجدل من مضمونه العلمي.
وثانياً لأنه على الرغم من تمسك التأویل الإسلامي لنهاية حياة عيسى عليه السلام لم يمنع ذلك من حضور ظلال كثيفة لمسألة الصلب في مفردات التصورات الإسلامية.
منهجية الكتاب:

بعد هذا العرض المفصل للأغراض الجدلية، الأكثر بروزاً في الحوار المسيحي الإسلامي يختتم الكاتب دراسته بـ ملاحظات تقديرية لنتائج تلك الردود وللمنهجية التي اعتمدت فيها وبيداً ذلك بالتأكيد على أن تلك الردود لم تكن عملاً ذهنياً مجانياً بل كانت ضمن مشروع نضالي سبق أن بيننا بعض قسماته في مقدمة عرضنا ثم يضيف معلقاً حول الأثر الذي نتج عن هذا الحوار مشيراً إلى:

- دخول أعداد متزايدة من النصارى في الإسلام.

- تطور ونشاط حركة الفكر والذي لا يجد تفسيره فقط في بعده الدعوي بل في الدوافع الاجتماعية والسياسية الأكثر عمقاً والتي تهدف إلى الانفتاح والامتداد إلى الخارج من خلال استيعاب وإعادة تركيب المختلف.

أما أهم الأسباب العقدية لهذا الجدل فهو الاعتقاد الجازم بأن الديانة المسيحية قد تعرضت للتزييف الشديد وأنها بنيت، واستقرت مبادؤها بعد رفع عيسى عليه السلام. وثانياً أن المسيحية التي كانت في بدايتها وحي ودعوة إلى التسامي الروحي قد سقطت في النهاية في تصورات غنوامية مضادة لكل منطق عقلي ومصادرة لكل تفكير سليم. أما الأسس المنطقية والمنهجية لتلك الردود فقد لاحظ المؤلف بأن وظيفة العقل فيها هو "التأسيس للحق واليقين والحكم بالخطأ والصواب في ميدان الإيمان، ونفي إمكانية تعارض الحقيقة المبنية على البرهان العقلي مع الحقيقة التي يفرضها الدين الحق مما يحول مهمة العقل إلى مجرد البيان والتوضيح، لا الاستنباط والاكتشاف". فالعقل في هذا المنظور في خدمة الدين الحق ومحاكم للديانات الأخرى وفق ما يعدد معايير كونية و موضوعية.

ولكن تأمل أسس ومنطق الردود الكلامية المشار إليها في عرضنا يجعل من الإسلام ومنطقه القرآني منطقاً كلياً يحتوي التاريخ كله والملل كلها باعتبار أن الإسلام هو

عينه جوهر الرسالات السماوية وختارها، وهذا ما سيجعل – حسب المؤلف – من الصعب تحقيق الاتفاق بين أنصار الديانتين ما دام كلّ منهما يتثبت بما يعتقد حقيقة ليست للحوار والجدل.

ولتجاوز ذلك يرى المؤلف أن الفكر الإسلامي المعاصر لابدّ أن يتجاوز المنهج الجدلية المشار إليه سلفاً ويدعو للتحرر من منطقه ومكباته بشكل يؤدي إلى تفجير "السنة الثقافية المنغلقة" وبما يفسح المجال لخطاب آخر لا يقلّ عنه مشروعية ولعله يكون أكثر إخلاصاً لمفاسد الوحي وأغراضه المتتجاوزة لحدود "الزمكانية"، ولعل هذا ما حاول أن يؤسس له البيروني من قبل وما حاول أن يسترجعه الشهيد الدكتور إسماعيل الفاروقى خاصّة في مقدمة كتابه *Christian Ethics* وجوهر هذا المنهج البديل هو طريقة تمثل حقاً مرونة الحقيقة الدينية وإنسانية الرسالة الإسلامية وعالميتها، منهج لا يلعب فيه النص - قرآناً وسنة - إلا دوراً ضيقاً محدوداً ويفسح فيه المجال لمبادئ العقل المشترك الذي يستند إلى المنطق والمبادئ النظرية الكلية، منهج تكون غايته ليس فقط نقد رأي الآخر بل إفادته ومدّه بالحق.

إن منهجاً بهذه الخصائص من شأنه أن يتجاوز بتفكيرنا أفق المباحث الكلامية الكلاسيكية التي تذهب إلى تردّيد قولـبـ جاهزة وتلتزم ضوابط المسيرة السياسية لدولة العصر، إفساحاً وتضييقاً على أهل الذمة وتستبطن عدم الثقة في الذات والحرص على تشويت المسلمين وتحصينهم من حملات التشكيك في العقائد.

خاتمة:

بهذا العرض والتعليق تكتمل عناصر هذه الدراسة القيمة مكتفياً بالتركيز على الباب الثالث منها غير مغفل ما يخدم ذلك الجزء منها ومستحضر جوانبها وعناصرها الأخرى، ولا يمتلك القارئ إلا أن ينوه بتكامل عناصر هذه الدراسة وترتبط أجزاؤها، وحسن انتظامها ودقة توثيقها، فضلاً عن الروح النقدية والتحفز العقلي الذي لا يغادر المؤلف في كل مراحل دراسته، حتى وصل حد المبالغة والإفراط في بعض الأحيان.

ولا شك أن المؤلف، قد استفاد كثيراً من المناهج الحديثة، فضلاً عما حاول إلى حد كبير التزامه من موضوعية ومن تعليق لاتتماه الدين الإسلامي في التعامل مع العقيدة المسيحية، لكن هذا لا يعني أن المؤلف لا يصدر عن رؤية إيديولوجية كثيرة ما ظهرت من

خلال علمنة الحقيقة الدينية بفضلها عن قاعدها الأنطولوجية، فنادرًاً ما نجد حديثاً عن الوحي أو بعد الغي في دراسة الظاهرة الدينية، حيث ظهر هذا جلياً في الباب الأول أثناء حديثه عن الظروف الموضوعية لنشأة العقيدة المسيحية ولم يتحدث عن كون المسيحية ديانة ساوية بل يؤكّد صراحة على أنه من الصعب الفصل منذ النشأة بين المسيحية بوصفها ديناً والمسيحية بوصفها تاريخاً. وتحدّث عن المسيح بوصفه صاحب كرامات وبركات، ولا وجود لحديث عن المسيح عيسى بن مريم بوصفه نبياً ورسولاً.

أيضاً على الرغم من كل ما أثاره المؤلف وما أراد أن يوحي به للقارئ من سقم في النهجية الكلامية ومن ظلمها للمخالف إلا أنه غفل عن أن علم الكلام الإسلامي قد طور منهجية علمية دقيقة تسمى بمنهجية الماناظرة، والتي تقوم على ثلاث خطوات رئيسة:

- الاستماع إلى ادعاء المخالف.

- الاعتراض على الادعاء.

- وضع رأي علمي جديد (دعوى علمية جديدة على نقيضها) وتظل الدعوى الأولى قائمة إذا لم تستوف الخطوة الثالثة شروطها، بمعنى أن الرأي المعروض للجدال لا يسقط بمجرد الاعتراض.

وأخيراً يشير الكاتب الكثير من القضايا الشائكة ويقول فيها وباختصار قولًاً فصلاً ثم يبني على هذا القول آراءً أخرى، في حين تظل المسألة معلقة غير مسلّم بها بوصفها مسألة كلامية مثلًا حديثه عن الحقيقة والخيال في القصص القرآني أو قضية التأويل والتراdorf في النص.

أما ملاحظتي الأخيرة فهي أن الكاتب قد اكتفى فقط بالعرض دون أن يضيف جديداً لموضوع الدراسة إذا استثنينا ملاحظاته حول القضايا المنهجية في الردود، وكان يمكن مثلاً أن يشير إلى الجذور الوثنية للعقائد المسيحية التي عالجها في مؤلفه حيث نجد كل الديانات الشرقية القديمة قد قالت بالثاليث والتجسد والصلب، وأيضاً نجد لديها اهتماماً كبيراً بقضية الخلاص البشري من الخطيئة الأبدية... إلخ.